منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

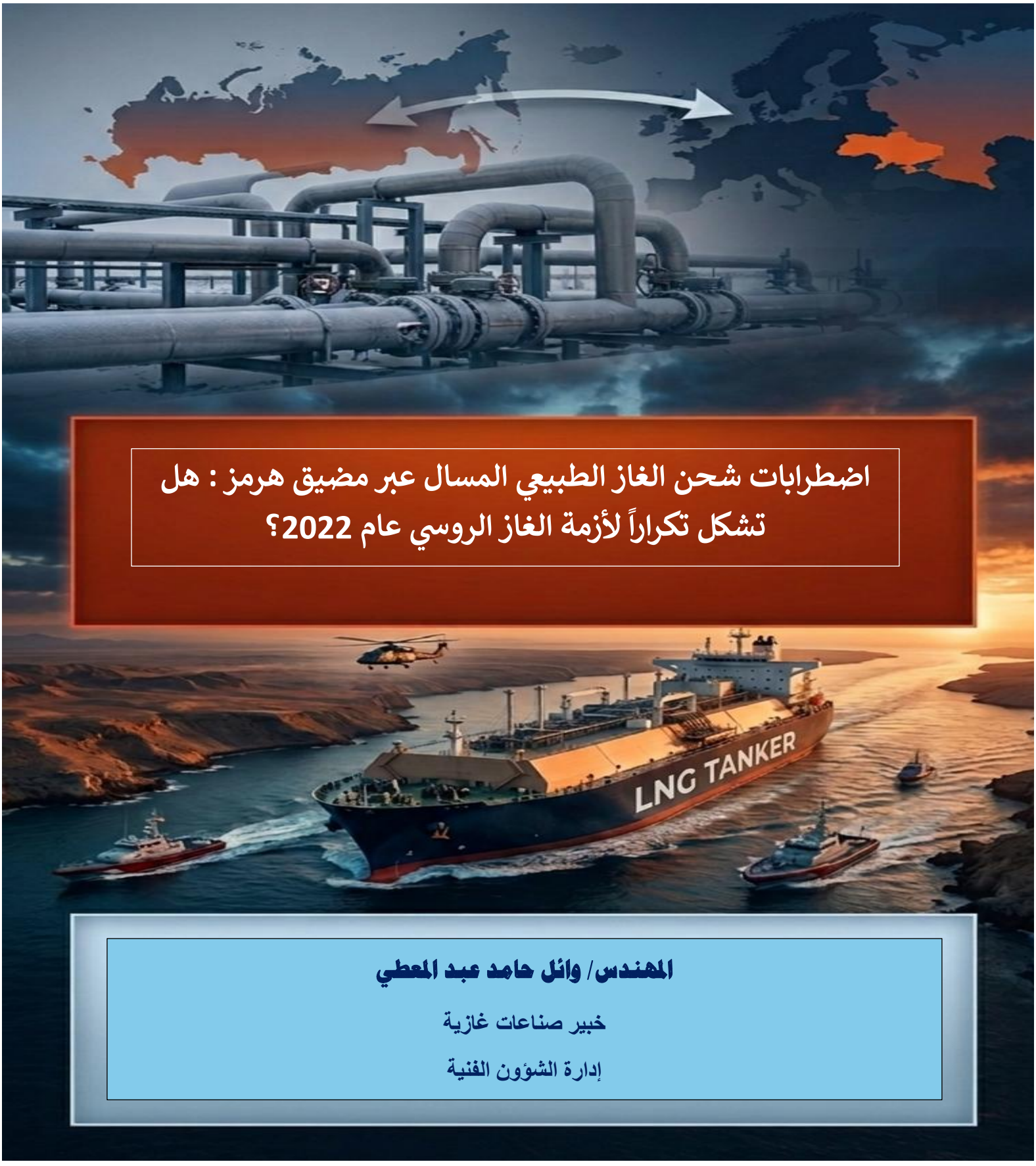

اضطرابات شحن الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز : هل تشكل تكراراً لأزمة الغاز الروسي عام 2022؟

المهندس/ وائل حامد عبد المعطي

خبير صناعات غازية

إدارة الشؤون الفنية

اضطرابات شحن الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز: هل تشكل تكراراً لأزمة الغاز الروسي عام 2022؟

إعداد المهندس/ وائل حامد عبد المعطي-خبير صناعات غازية

إدارة الشؤون الفنية-أوابك

مقدمة

لا شك أن تصاعد الأعمال العسكرية في منطقة الخليج العربي، والتي بدأت يوم السبت الماضي 28 فبراير 2026، سيلقي بظلاله على سوق الطاقة بكافة مصادره، ومن بينها الغاز الطبيعي. فمنذ نحو أربع سنوات، وتحديداً في شهر فبراير 2022، انطلقت الأزمة الروسية-الأوكرانية، والتي كانت من أبرز تداعياتها اندلاع أكبر أزمة في تاريخ سوق الغاز العالمي؛ نتيجة اضطرابات متزايدة أدت في النهاية إلى صعود الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة لامست حاجز 100 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، قبل أن تتدخل المفوضية الأوروبية وتفعل سقفاً سعرياً لحماية الأسواق من الانهيار والاقتصاد من التضخم. هذا التطور غير المسبوق لم يكن يعكس "سعر السلعة" فحسب -وهي أقل من ذلك بكثير بالطبع- وإنما كان يعكس "قيمة الحصول عليها"، والتي ارتفعت صاروخياً نتيجة توقف تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا.

إن الأزمة التي شهدتها أسواق الغاز، وتحديداً في أوروبا، نتجت بالأساس من المكانة التي كانت تحتلها روسيا في سوق الغاز الأوروبي، حيث كانت تمد القارة بنسبة تتراوح بين 40-45% من احتياجاتها قبل أزمتها مع أوكرانيا.

- **المكانة الإيرانية: احتياطيات ضخمة وقدرة تصديرية محدودة**

وبالعودة إلى منطقة الخليج العربي، يبرز سؤال مهم: هل تحتل إيران مكانة مماثلة لروسيا في سوق الغاز، وهل ستؤدي الاضطرابات المتزايدة إلى اشتعال أزمة في سوق الغاز وعودته إلى مستويات سعرية قياسية تاريخية مجدداً؟

الإجابة تتضح من المؤشرات التي تحدد مكانة إيران في سوق الغاز العالمي. فمن جانب الاحتياطيات، تعد إيران دولة غنية بالغاز ولديها احتياطيات تقدر بنحو 1,134 تريليون قدم مكعب وفق تقديرات معهد الطاقة البريطاني، وهو الأمر الذي يضع إيران في المرتبة الثانية عالمياً خلف روسيا من حيث الاحتياطيات، بنسبة 17.1% من إجمالي الاحتياطي العالمي.

أما من جانب الإنتاج، فهي أيضاً من كبار منتجي ومستهلكي الغاز عالمياً، حيث يقدر إنتاجها بنحو 25.4 مليار قدم مكعب/اليوم، وهو ما يعادل نحو 6.4% من الإنتاج العالمي. بينما يستهلك منه محلياً نحو 23.8 مليار قدم مكعب يومياً. ولذلك فإن الاستهلاك المرتفع من الغاز المنتج محلياً يتيح فائض ضئيل يمكن تصديره.

ومن ثم فإن مساهمة إيران في تجارة الغاز العالمية تعد محدودة، بحصة سوقية متواضعة، خاصة بعد الأخذ في الاعتبار أمرين:

- **أولاً**: لا تمتلك إيران أي منشآت لإسالة الغاز الطبيعي، وبالتالي لا تصدر الغاز الطبيعي المسال للسوق العالمي.
- **ثانياً**: الفائض المحلي المتاح للتسويق خارجياً يتم تصديره عبر خطوط الأنابيب إلى تركيا والعراق، وكمية ضئيلة لا تذكر إلى أذربيجان.

إذن، التأثير الفعلي لإيران محدود في التجارة الدولية. وفي حال حدوث اضطرابات في تدفقات الغاز المحلية، فستتأثر تركيا والعراق وأذربيجان، لكنها تملك هذه الدول حلولاً وبدائل تسمح لها بتعويض الغاز الإيراني حال توقفه.

- **مضيق هرمز: الشريان الحيوي لسوق الغاز الطبيعي المسال العالمي**

بالرغم من التأثير المباشر المحدود لإيران، إلا أنها تمتلك أهمية اســـتراتيجية من بُعدٍ آخر، وهي أهمية مضـــيق هرمز، الذي طالما سُـــلّطت الأضـــواء عليه عند الحديث عن النفط، بينما لا يحظى بذات الاهتمام في قطاع الغاز. فما يزيد عن 19% من إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية تمر عبر المضيق، وهي الإمدادات القادمة من دولتي قطر والإمارات.

حيث تعد دولة قطر ثاني أكبر منتج ومصـــدر للغاز الطبيعي المســـال عالمياً بعد الولايات المتحدة، بصـــادرات بلغت 81.3 مليون طن حسب تقديرات منظمة أوابك لعام 2025. بينما بلغت صادرات دولة الإمارات في نفس العام قرابة 5 مليون طن، أي أن الصادرات الإجمالية من كلا البلدين بلغت 86.3 مليون طن.

صـــحيح أن جزء من الصـــادرات **القطرية** يذهب إلى ميناء الزور في دولة الكويت بموجب الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، وبضع شحنات فورية من وقت لآخر إلى البحرين ودبي، إلا أن القسم الأكبر من الصادرات (نحو 82%) ومعها الصادرات من الإمارات تمر عبر المضـــيق بإجمالي تقدره منظمة أوابك بنحو 81 مليون طن، بما يعادل نحو 18.9% من إجمالي التجارة العالمية.

لذلك، فإن أي اضطرابات في حركة ناقلات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز ستؤثر على استقرار السوق العالمي بأكمله.

وبالنظر إلى الوجهات النهائية، فتعد آسيا الوجهة الرئيسية بحصة تناهز الـ 83% من إجمالي الصادرات، بينما تستحوذ أوروبا على 11%، والنسبة المتبقية من نصيب أسواق المنطقة المستوردة للغاز الطبيعي المسال (دبي والبحرين والكويت)، والتي تصل امدادات الغاز الطبيعي المسال دون الحاجة بطبيعة الحال للمرور عبر المضيق.

الوجهات النهائية لصادرات الغاز الطبيعي المسال من دولة قطر ودولة الإمارات عام 2025

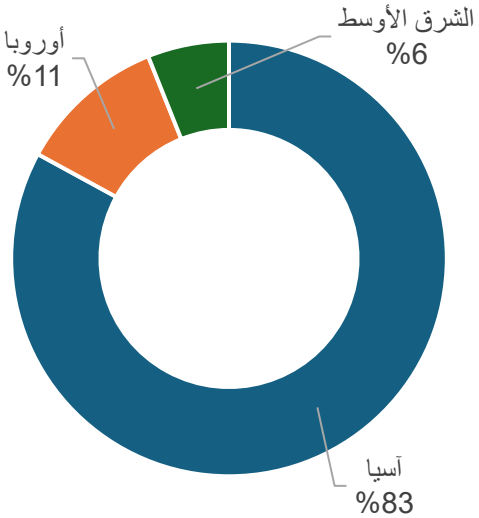

المصدر: أوابك

- **قطر للطاقة تعليق الإنتاج في منشآت الغاز في رأس لفان ومسيعيد**

في تطور سريع للأحداث، وأمام تصاعد حدة العمليات العسكرية، أصدرت "قطر للطاقة" قراراً بتعليق عمليات الإنتاج نتيجة العمليات العســـكرية في مدينتي مســـيعيد ورأس لفان الصـــناعيتين. ولا شـــك أن لهذا القرار تداعيات مباشرة على الأســـواق

الآسيوية (تحديداً الصين والهند اللتين تشكلان 40% من الصادرات القطرية)، مما سيدفع الأسعار الفورية للصعود هناك، وهو ما سيجر خلفه السوق الأوروبي في محاولة لجذب الشحنات. علماً بأن الأسعار كانت تتراوح بين 11 و 11.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية قبل اندلاع الأحداث. وقد جاءت استجابة السوق الأوروبي سريعة نتيجة هذا القرار، حيث ارتفعت الأسعار بشكل فوري بنحو 50%، ثم استكملت الصعود اليوم التالي بنسبة 30% إضافية. حيث باتت الأسعار الأوروبية تتداول عند 19.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية..

وفي هذا الظرف الدقيق، ومع وصول المخزونات الأوروبية إلى مستويات حرجة (أقل من 30%) بنهاية فبراير -وهو نفس المستوى الذي سجلته عند اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية في 2022- فإن الوضع ينذر بانفلات سعري حاد.

حيث سترتفع المخاوف بشأن كفاية المخزونات لنهاية الشتاء الحالي، وكيفية إعادة ملء المخزونات بداية من فصل الربيع المقبل. وهي عوامل دافعة للأسعار بقوة نحو الصعود في الأسواق الأوروبية، التي تتأثر بشكل أكبر من آسيا بسبب أساسيات السوق الحرجة هناك.

مقارنة بين مشهد أزمة الغاز عام 2022 والوضع الراهن في 2026

وجه المقارنة	أزمة الغاز الروسي (2022)	الوضع الراهن في منطقة الخليج (2026)
نوع الغاز	غاز عبر الأنابيب (Pipeline Gas)	غاز طبيعي مسال (LNG)
سوق التأثير الرئيسي	السوق الأوروبي بشكل أساسي	السوق العالمي (آسيا أولاً ثم أوروبا)
مستوى المخزونات الأوروبية	29% في نهاية شهر فبراير 2022	30% في نهاية شهر فبراير 2026
اللاعب المحوري	روسيا (كمصدر مباشر)	قطر والإمارات (عبر مضيق هرمز)
حجم الإمدادات السنوية قبل انطلاق الأزمة	140 مليار مار مكعب من الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي	86.3 مليون طن غاز طبيعي مسال (تعادل 118 مليار متر مكعب غاز طبيعي)
طبيعة الأزمة	جيوسياسية/عقوبات	عسكرية/إغلاق ممرات ملاحية
البدائل المتاحة	التحول للغاز المسال عالمياً	محدودة (اعتماد على المخزونات)
الأبعاد الاستراتيجية	تنويع مصادر الإمدادات، وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال	رافعة قوية في المدى القريب والمتوسط لدفع عدة مشروعات إسالة مقترحة في الولايات المتحدة

الخاتمة

إن الاضطرابات في منطقة الخليج وتقييد حركة شحن الناقلات، علاوة على تعليق الإنتاج في دولة قطر، تشكل جميعها مشهداً بالغ التعقيد ينذر بأزمة قد تماثل في آثارها أزمة الغاز الروسي عام 2022. فإذا كان عنوان الأزمة السابقة هو "غاز الأنابيب الروسي"، فإن عنوان المشهد الحالي هو "الغاز الطبيعي المسال"، وهو ذو تأثير أوسع لتعدد وجهاته العالمية.

في مقابل هذا المشهد، تبرز الولايات المتحدة كمستفيد استراتيجي من شح المعروض من الغاز الطبيعي المسال، والذي سيشكل رافعة قوية في المدى القريب والمتوسط لدفع عدة مشروعات إسالة مقترحة لا تزال في مرحلة التخطيط نحو قرار الاستثمار النهائي، وهو الأمر الذي سيعزز من حصتها السوقية العالمية. وفي سياق آخر، فإن الارتفاع الحاد في الأسعار يتسبب في ضغوط قوية على الأسواق المستوردة، التي ستضطر لدفع تكاليف أعلى ليس بسبب "قيمة الغاز" وانما بسبب "قيمة الحصول عليه".